

عدل

14 مخالفة قانونية ارتكبتها الأجهزة الأمنية في قضية حمام الآغا الفانت. مديرية الامن العام، مديرية الامن الداخلي ومنظومة السجون اللبنانية، جميعها متورطة في عملية الخروقات والانتهاكات الجسيمة والخطرة لحقوق الإنسان التي طاولت 28 شخصاً أوقفوا بنحو غير قانوني، وجرى تعذيبهم والمس بكراماتهم

قضية حمام الآغا: المخالفات الفاضحة للأجهزة



اراد المحقق تلقى الموقوف كيفية عبادة جسد المرأة، (مروان بو حيدر)

الإنسان، وخاصة تجاه الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء والأجساد غير النمطية، مثل الأشخاص المثليين ومتغيري النوع الاجتماعي، وعاملي الجنس، والعاملين الأجانب، والأشخاص الذين يستخدمون المخدرات، والأشخاص المكتومي القيد أو اللاجئ، ليوضح في الفصل الأول الرواية غير الرسمية للقضية التي عانى الموقوفون فيها من التعذيب والإهانة والإذلال انطلاقاً من المديرية العامة للأمن العام، وصولاً إلى سجن زحلة.

يفصل القسم الثالث من التقرير المخالفات القانونية التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية في هذه القضية منذ بدء التحقيقات حتى إخلاء سبيل الموقوفين. بدأت التحقيقات بطريقة غير قانونية ومن دون أي سبب مشروع: «فالتحقيقات في ملف حمام الآغا بدأت بمناسبة تحقيق روتيني من قبل الأمن العام مع شخص أجنبي

فقد أوراقه الثبوتية، أي في قضية لا صلة لها من قريب أو بعيد بالحمام أو بالأفعال موضوع الملاحقة». أما السبب الرئيسي الذي دفع الأمن العام إلى التوسع في التحقيق هو «سلوك الأجنبي غير السوي وكلامه»، وفق ما ورد في محضر التحقيق، فجرى الاطلاع على هاتف الشخص واستجوابه. بعد ذلك أشار المدعي العام الاستئنافي في بيروت إلى توقيف الأجنبي وإحالته على مكتب

حماية الآداب العامة التابع لقوى الأمن الداخلي لاستكمال التحقيقات. منذ البداية ارتكب عناصر الأمن العام مخالفتين قانونيتين أساسيتين، فهم باشرنا بالتحقيقات من دون أي دليل على وقوع الجريمة، ما يؤكد وجود ممارسات تمييزية تجاه المثليين. وتوسّعوا في التحقيق خارج اختصاصهم من دون إشارة من النيابة العامة، فموضوع التحقيق (النشاط الجنسي) لا يدخل ضمن اختصاص الأمن العام.

بناءً عليه، «يشكل هذا التصرف مخالفة للمواد 40 و 47 من أصول المحاكمات الجزائية التي تشترط على الضابطة العدلية الحصول على تكليف مسبق من النيابة العامة من أجل الاستقصاء عن الجرائم خارج حالة الجريمة المشهودة وتمنعهم من تفتيش الأشخاص دون إذن مسبق تحت طائلة إبطال التحقيقات».

بعد ذلك تبين أن لدى النيابة العامة نية واضحة لمعاقبة جميع الموجودين

أيضا الشوفي

في 9 آب 2014 دهمت دورية من مكتب «حماية الآداب» في وحدة الشرطة القضائية حمام الآغا بذريعة وجود أشخاص مثليي الجنس في المكان، والقت القبض على 28 شخصاً كانوا هناك. سُغل البلد بأكمله بال«نجاز الخطير» الذي نفذته الأجهزة الأمنية، خصوصاً الطريقة الاستعراضية «المشوقة» لعملية الدهم، إذ دخل أولاً أحد العناصر بثياب مدنية، وطلب «مساج إكسترا»، وبعد ذلك اقتحم 10 عناصر بثياب مدنية أيضاً الحمام وبدأوا بالتفتيش. كان الهدف من طلب «مساج إكسترا» الإيقاع بالموجودين بالحمام، لكن هذا لم يحصل، إذ اعتذر العامل في الحمام عن عدم تقديم هذه الخدمة، لكن ذلك لم يمنع القوى الأمنية - التي استعدت جيداً للاستعراض - من تنفيذ عملية الدهم.

بعد ساعات على عملية الدهم، بدأت تنتشر الأخبار عن ممارسات التعذيب التي يتعرض لها الموقوفون داخل السجن من قبل عناصر الأمن، بسبب ميولهم الجنسية. وقد اتضح بعد إخلاء سبيلهم أن الأجهزة الأمنية التي تسلمت القضية، وهي الأمن العام وقوى الأمن الداخلي، ارتكبت 14 مخالفة قانونية خلال أقل من شهر من دون محاسبة أي عنصر.

تؤكد هذه الحادثة أن استسهال مخالفة القوانين، الذي بات يتكرر كثيراً، إن كان من قبل القوى الأمنية أو الحكومة أو مجلس النواب، أصبح نهجاً خطيراً يهدد حقوق الأفراد كافة بمعزل عن اختلافاتهم وانتماءاتهم، وإنما اقتصرها اليوم على الفئات المهمشة لا يعني عدم تطورها

وإتساعها لتشمل لاحقاً الجميع. التقرير الذي أطلقته أمس جمعية «حلم» و«المفكرة القانونية» بعنوان «مداهمة حمام الآغا: مداهمة من زمن آخر»، يوثق الاعتقالات غير القانونية و«الخروقات التي حصلت بموافقة الدولة اللبنانية، وبالأخص الانتهاكات الجسيمة والخطرة لحقوق الإنسان من قبل مديرية الأمن العام، ومديرية الأمن الداخلي، ومنظومة السجون اللبنانية»، تزامناً مع اليوم العالمي لمناهضة رهابي المثلية والتنوع الجندري.

يبدأ التقرير بالحديث عن «تميز» المنظومة الأمنية «بتاريخ طويل من الانتهاكات الموثقة لحقوق

دون وجود أي دليل على تعاطيهم للمخدرات، تفتيش هواتفهم من دون الاستناد إلى قرار خطي ومعلل عن قاضي التحقيق، والتدخل في النشاط الجنسي للموقوفين. إضافة إلى ذلك، يوثق التقرير الانتهاكات المرتبطة بحقوق الموقوفين في التحقيق لدى الضابطة العدلية، مثل عدم توثيق جميع الإفادات، عدم السماح للموقوفين بإجراء أي اتصال، واللجوء إلى التعذيب والإذلال وسوء المعاملة بحق الموقوفين. فقد تعرض هؤلاء للتعذيب البدني الذي تمثل بالضرب المبرح بعضاً أو تقنية «الفروج»، واستخدام تعذيب البعض لتخويف آخرين، وترهيبهم بالتهديد بالتلاعب بنتيجة فحوصات فيروس نقص المناعة أو باللجوء إلى الفحوصات الشرجية أو أيضاً

فهي إغفال المحققين استجواب أحد الموقوفين من عمّال الحمام، فلم يُستمع إلى إفادته، ولم يُعلم بحقوقه، كذلك لم يجر التثبت من هويته في المحضر، حيث اكتفي بالإشارة إلى اسمه ومواصفاته. والأسوأ هو أن محضر الاستجواب لدى النيابة العامة اختصر مضمونه على عبارة «أكرر إفادتي الأولية» دون التنبه إلى عدم وجود إفادة أولية.

وفي ما يتعلق بانتهاكات خصوصية الموقوفين نتيجة الأحكام المسبقة تجاه المثلية، يكشف التقرير عن 4 مخالفات هي: إخضاع جميع الموقوفين لفحص السيدا من دون أي مبرر ومن دون الحصول على موافقتهم وإجراء الفحص من قبل أحد المحققين، وليس من قبل طبيب؛ إخضاعهم لفحص المخدرات من

تعرض الموقوفون للضرب المبرح بعضاً أو تقنية «الفروج»

في الحمام من دون التحقق من مدى توافر شروط التوقيف والملاحقة لكل منهم. فقد كان هناك قرار مسبق من المدعي العام بتوقيف جميع الموجودين بالحمام، ما يخالف المواد 31 و 32 و 41 لأصول المحاكمات الجزائية التي تفرض التمييز بين فئتين من الأشخاص الموجودين في مكان وقوع جريمة: «الشهود» و«المشتبه فيهم». كذلك جرى الإدعاء بحق الزبائن في غياب أي دليل. أما المخالفة الأخطر التي تشكل انتهاكاً فاضحاً لأصول المحاكمات الجزائية وللحقوق الأساسية للموقوف

موظفو المستشفى الحكومي: مستمرون بتحركاتنا

يرفض التصريح لوسائل الإعلام، «لا وجود لأي أفق لحلحلة»، هكذا يعلّق نزال، مشيراً إلى أن تحركهم المقبل سيكون أمام السرايا الحكومية، «وربما بالتزامن مع انعقاد الجلسة المقبلة لإقرار توطين الرواتب المقترح من قبل أبو فاعور». ويضيف نزال في هذا الصدد: «نتمنّى اقتراح أبو فاعور، إلا أنه يلزمنا حلول عملية وجديّة». وماذا عن «هيئة التنسيق الموحدة لأجراء وموظفي المستشفيات الحكومية؟»

«تكرار الأزمة» ومن «الوعد الكاذبة التي يتلقونها من الجهات المعنية المسؤولة». أمس، عندما سلّم الموظفون مستشار وزير المال علي حسن خليل، مذكرة مطالبهم، أخبروا أن «الأمر ليس عند وزارة المالية، وأن عقود المصالحة تستلزم قرار مجلس الوزراء». يقول نزال إن مستشار وزير الصحة العامة، ياسر ذبيان قال لهم: «الملف لم يعد بيدنا»، فيما لا يزال الأبيض

الوعد»، وفق ما يقول رئيس لجنة الموظفين سامر نزال، مشيراً إلى «مضي أكثر من أسبوع على اللقاء دون أن نلاحظ شيئاً من مطالبنا، بالرغم من أننا أقدمنا على مبادرة حسن نية وفتحنا مدخل الطوارئ وعودنا للعمل». يقول مصدر مطلع في المستشفى: «المؤسف أن الموظفين لا يعرفون الجهة التي يفترض أن يلجأوا إليها للضغط عليها، في ظل تقاذف المسؤوليات»، فيما يبدي عدد من الموظفين استياءهم من

حتى اليوم، لم يقبض الموظفون رواتبهم المستحقة عن شهر نيسان، بالرغم من الوعد التي تلقوها من وزير الصحة ومن مدير المستشفى الجديد الدكتور فراس الأبيض الذي التقاهم، قبيل إجراء عملية التسلم والتسليم الأسبوع الماضي، وطالبهم بتعليق الأسبوع الماضي. حينها، تراجع الموظفون عن اعتصامهم «فسحاً في المجال أمام الإدارة الجديدة للقيام بمهامها»، إلا «أننا لم نلمس شيئاً من هذه

هديك فرفور سعيًا إلى تحقيق «الاستقرار الوظيفي»، اعتمضم موظفو مستشفى رفيع الحريري الجامعي وأجراؤه، أمس، في ساحة رياض الصلح، لتجديد مطالبهم «بالحصول على أبسط حقوقهم: الراتب الشهري الذي نعتاش منه». يأتي هذا التحرك بعد الاحتجاج الذي نفذه الموظفون، الأسبوع الماضي، أمام وزارة الصحة، للغاية نفسها.

متابعة